

دور الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة للمدن دراسة حالة: مدينة بورسعيد – جمهورية مصر العربية

د. محمود فؤاد محمود
كلية الهندسة – جامعة قناة السويس

ملخص البحث

لقد أدى التطور المتنامي في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تطور مواز في جميع الأنشطة الإنسانية. ولم يكن مفهوم المدينة ككيان حي ببعيد عن هذا التطور مما أتاح الفرصة بدوره إلى ظهور مفاهيم المدن الإلكترونية والرقمية والمعرفية. وتعتمد طموحات المدن في تحدي النقص المعرفي وعبور الفجوة الرقمية ومحاولات إنشاء مجتمعات المعرفة Knowledge Communities التي تركز على أن المساهمة في إبداع مستقبل الكيان الإنساني ومستقبل البشرية هو ركيزة التطور في الاقتصاد المعتمد على المعرفة "Knowledge economy".

ويتناول البحث التعرف على الإطار العام لإقتصاد المعرفة من مفاهيم وخصائص ومؤشرات، مع عرض نموذج لتجربة فنلندا الرائدة في مجال الإقتصاد المعرفي، ثم إستعراض مقومات مدينة بورسعيد، وتحليلها وأهم المؤشرات لجاذبية إعتدال المدينة على الإقتصاد المعرفي، وكيفية الإفادة من دور الإقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد بعد قرار إلغاء المدينة الحرة وذلك بالبدء في تأهيل المدينة للإقتصاد المعرفي من خلال إعادة صياغة منظومة إقتصاديات المدينة بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو، وتحقيق ميزة تنافسية لمدينة بورسعيد بإعتدالها ونمط حياتها إعتدالاً كبيراً على تكنولوجيا المعلومات (Information & communications technologies)، وتحويلها إلى مركز تجارى ومالى عالمي يركز على مشروعات إنتاجية تصديرية توسع من نطاق التبادل التجارى مع العالم الخارجى وتنشط تجارة الترانزيت من خلال رؤية مستقبلية إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد تعتمد على محاور رئيسة للتحويل نحو الإقتصاد المعرفي في إطار خطة عمل مؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد المعرفي - التنمية المستدامة - المدن المعرفية - التخطيط الإستراتيجي - مدينة بورسعيد

مقدمة

يتم قرار التوزيع المكاني للأنشطة الإقتصادية للشركات الكونية على أساس إستغلال الموارد الإقتصادية المحلية وسهولة الوصول إلى الأسواق بجانب إمكانية الإتصال بها بكفاءة، وينتهي القرار بإختيار مدينة بعينها كموقع يضم العملية الإنتاجية المراد وضعها في هذا المكان. وعلى ذلك فإن تفاعل هذه المدينة المختارة يصبح مباشراً بالعالم الخارجى دون المرور بباقي المدن بأقاليمها أو بدولتها. والإقتصاد المعرفي ليس هدفاً ولكنه وسيلة، وهو أحد مفردات التكنولوجيا الحديثة التي دخلت كافة مجالات الحياة في هذا العصر.

لقد ظلت مدينة بورسعيد – وعلى مدى ربع قرن أو يزيد منذ صدور التشريعات بتحويلها إلى منطقة حرة تعتمد على نشاط إقتصادى واحد هو النشاط التجارى كمصدر رئيسياً للتشغيل والدخل لأبناء المحافظة. حيث يعتمد قوامها الإقتصادى على استيراد السلع الاستهلاكية (خاصة الملابس الجاهزة والأقمشة) لتسويقها لزوار المدينة أو للمحافظات الأخرى. إلا أنه صدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، مع إعطاء مهلة خمس سنوات - كفترة إنتقالية - يتم خلالها تقليص النشاط الإستيرادى للمدينة تدريجياً. وكان لقرار إلغاء المدينة الحرة (تمديد المهلة حتى عام ٢٠١٢) الذى تنتهى معه مرحلة إزدهار التجارة في بورسعيد المدينة الحرة التي إعتد أهلها عليها على مدى ٣٢ عاماً، وقد كان لصدور هذا القانون أثر كبير فى تناقص حاد فى الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما يعكس بدوره على حجم الاستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخل.

وتتمثل إشكالية البحث في أن النمو المستقبلي لمدينة بورسعيد يفرض تحديات قوية أمام صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذى القرار حال إنتهاء المرحلة الإنتقالية لقرار إلغاء المدينة الحرة وزوال النشاط التجارى بالمدينة. وتتمثل فرضية البحث في إن الإستفادة من منظومة الإقتصاد المعرفى يمكن أن تسهم فى تحقيق ميزة تنافسية لمدينة بورسعيد أكثر كفاءة، وأفضل إستغلالاً للموارد المتاحة، لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

ويهدف البحث إلى إعادة صياغة منظومة إقتصاديات مدينة بورسعيد بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو فى ظل تفعيل دور وأهمية الإقتصاد المعرفى لتحقيق ميزة تنافسية إقتصادية للمدينة من خلال تحويل المدينة إلى مركز تجارى ومالى عالمى يركز على مشروعات إنتاجية تصديرية توسع من نطاق التبادل التجارى مع العالم الخارجى وتنشط تجارة الترانزيت.

وتتمثل منهجية البحث فى تناوله من خلال ثلاث أجزاء أساسية هى:

- الجزء الأول: الإطار العام لإقتصاد المعرفة.
- الجزء الثانى: مقومات مدينة بورسعيد، وتشخيصها بإستخدام الإسلوب التحليلى SWOT وأهم المؤشرات لجاذبية إقتصاد المدينة على الإقتصاد المعرفى.
- الجزء الثالث: وضع رؤية مستقبلية إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد، تعتمد على محاور رئيسية للتحويل نحو الإقتصاد المعرفى فى إطار خطة عمل مؤسسية.

١ الإطار العام لإقتصاد المعرفة

١/١ مفاهيم ومصطلحات إقتصاد المعرفة

يعكس مصطلح "إقتصاد المعرفة" "Knowledge economy" (KE) الأهمية المتزايدة للمعرفة فى التنمية الإقتصادية. فعلى الرغم ما يطلق حول هذا المفهوم، فإن فكرة (KE) ليست جديدة لكون المعرفة وإستخدامها كانا دائما مكوناً مؤثراً فى النجاح الإقتصادى. ففي الحقيقة، أصبحت المعرفة الفاطرة الرئيسية للمنافسة والنجاح الإقتصادى، والقيمة المضافة الهائلة إلى الإنتاج الإقتصادى من خلال الزيادة فى معدل الإنتاج. وإن تطبيق كلتا التقنيات والأفكار الجديدة على شكل إختراعات وتطبيقات جديدة من المعرفة الحالية جلبا تغيير ثورى إلى كل الأسواق والقطاعات عملياً.^[١]

وليس من السهل أن نعرف أي مدن ناجحة فى إقتصاد المعرفة، لأن من الصعب تحديد من تكون أولاتكون ذات إقتصاد معرفى. ويمكن القول بأن كل الإقتصاد الرأسمالى يكون إقتصاد معرفى، فاليوم تحقق أنظمة الإنتاج عملياتها، على نحو متزايد وتأكيد على المعلومات كقيمة مضافة (ومثال ذلك: خدمات المواقع الإلكترونية، الثقافة الإلكترونية، تقنيات الإتصال والمعلومات (Information & communications Technologies) (ICT) ، والتي تعتمد على المعرفة كمدخل حاسم.^[٢]

ويوجد عدد من المفاهيم العامة للإقتصاد المعرفى (KE) سيتم تناولها.^[٣] فيمكن أن نقول إقتصاد المعرفة هو المكون من تجميع شركات حاسبات قوية وعقول متعلمة بشكل جيد جداً وذلك لإنتاج الثروة:

"واجهت المعرفة أهمية عظمى (بالمقارنة بالموارد والرأسمال الطبيعى ومهارات العمل المنخفضة) ، وذلك بإختلاف سرعة إقتصاديات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية "Organisation for Economic Co-Operation and Deveelopment" (OECD) لتتحرك نحو الإقتصاد المعرفى" (منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ١٩٩٦).

"الفكرة من أن المعرفة فاطرة الإقتصاد ليس فقط وصف لصناعات التقنية المتطورة. إنها تصف مجموعة المصادر الجديدة للميزة التنافسية التي يمكن أن تقدم إلى كل القطاعات، والشركات والمناطق، من الزراعة وحتى المتعلقة بالبرامج والتقنية الحيوية" (تقرير مقاييس جديدة لإقتصاد جديد بواسطة Charles Lead Beater، يونيو ١٩٩٩).

"يتزايد النجاح الإقتصادي المبني على الإفادة الفعالة للأصول المعنوية مثل المعرفة، والمهارات وإمكانية الإبتكار التي تمثل المصدر الرئيسي للميزة التنافسية. "إقتصاد المعرفة" وتستخدم لوصف هذا الهيكل الإقتصادي الصاعد" (ESRC, 2005).

"إن مجتمع المعرفة مفهوم أكبر من أن يكون إلتزام متزايد نحو مجال البحوث والتنمية "Research & Development" (R&D). فهو يغطي كل سمات الإقتصاد المعاصر حيث المعرفة مكون داخل القيمة المضافة - من تصنيع التقنية المتطورة ICTs من خلال خدمات معرفية مكثفة إلى صناعات مبدعة بشكل علني مثل أجهزة الإعلام والهندسة المعمارية" (Kok, 2004)

باختصار "Knowledge economy" (KE) هو إقتصاد يخلق، وينشر، ويستخدم المعرفة لتحسين نموه ومنافسته. ومن المهم أن يكون الإقتصاد المعرفي مكون من مجموعة عناصر متزنة.

٢/١ أهمية إقتصاد المعرفة^[٤]

أصبح إقتصاد المعرفة هو الإقتصاد التي تسعى إليه الدول المتقدمة ليكون الإقتصاد السائد، ويعتمد إقتصاد المعرفة على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كوسيط ومحفز وأداة للإبتكار ولكنها ليست العامل الأساسي للتغيير، ولكنها الأداة التي يستطيع بها رأس المال البشري أن يطور ويبتكر ويتميز.

ولقد بلغ حجم صناعة المعلومات في العالم عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاثة ترليون دولار، تمثل نصف الناتج القومي للدول الصناعية، وبلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام ٢٠٠٠ حوالي تريليون دولار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ الإستثمار في مجال المعرفة (الإستثمار في الأبحاث والتطوير والتعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات وبرمجياتها) عام ٢٠٠٢ حوالي ٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان ٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤. وفي المملكة المتحدة بلغ الإستثمار في مجال المعرفة ٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ وكان ٣,٥% من الناتج المحلي عام ١٩٩٤.

وقد زادت صادرات المملكة المتحدة من الخدمات في مجال المعرفة (مثل خدمات الأعمال والخدمات المالية والحاسبات والإتصالات والإعلام) من ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٧٥,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٥، أي بزيادة أكبر من ١٠٠%. بينما زادت صادراتها من الخدمات الغير معرفية من ٢٣,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥ - ٣٥,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وقد إرتفعت التجارة عبر الأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية من ٤٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣، أما في بقية الدول المتقدمة إرتفعت التجارة عبر الأنترنت من ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٣٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للبحث العلمي والإبتكارات فنجد إن إنفاق الولايات المتحدة في هذا المجال يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما يساهم في جعل الإقتصاد الأمريكي الأكثر تطورا ودينامية في العالم، فقد بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال ٣٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وكانت حصة الولايات المتحدة منها ١٨٠ مليارا.

وبالنسبة للصناعات القائمة على المعرفة فبلغ إجمالي القيمة المضافة الناتجة عنها عام ٢٠٠٢ حوالي ٤٧,٨% في إيرلندا وبلغت حوالي ٤٣,١% في الولايات المتحدة وحوالي ٤٠,٧% في المملكة المتحدة. وقد بلغ مقدار التغيير في عدد العاملين في مجال صناعة المعلومات من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠,٩% بالولايات المتحدة وحوالي ٢٣,٩% في الإتحاد الأوربي^[٥].

وفي عام ١٩٨٧ كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الإيرلندي يساوي ٦٩% من نظيره الأوربي، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ ١٣٦%. وتراجعت البطالة في نفس الفترة من ١٧% إلى ٤%. وإنخفضت الديون الحكومية من ١١٢% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٣%. وفي عقد التسعينات وصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ٦,٩%. وأصبحت مركز التكنولوجيا أوروبيا وتمكنت من أن تكون مركز البرمجيات للمنطقة. وترجع المعجزة الأيرلندية بشكل أساسي إلى عاملين رئيسيين وهما: التعليم، الإستثمار الأجنبي.

ولقد ركزت سنغافورة على تحسين نوعية التعليم كمدخل للنمو الإقتصادي، فخصصت ٣% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير العملية التعليمية. وظهرت نتائج تحسين نوعية التعليم في إنتاجها المتميز من التكنولوجيا المتقدمة والتي بلغت ٦٣% من إجمالي صادراتها عام ٢٠٠٠.

٣/١ خصائص وفوائد الإقتصاد المعرفي

تستخدم منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) مصطلح "الإقتصاد المعرفي" Knowledge economy (KE) لشد الإنتباه إلى أهمية المعرفة في جميع الأنشطة الإقتصادية. ولقد تطور التعريف مركزاً على القطاعات الصناعية التي تعمل بإستخدامات تقنية عالية متضمنة خدمات مبنية على معرفة عالية. ويحسب (KE) الآن، في المتوسط، بنصف النشاط الإقتصادي غير الحكومي تقريباً في (OECD). وتتمثل الميزات الرئيسية للإقتصاد المعرفي (KE) في التالي: [١]

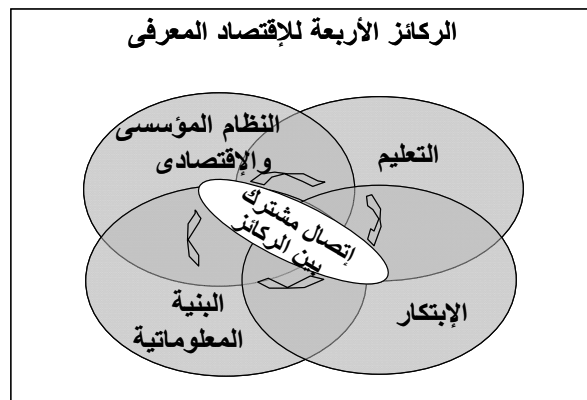
- إستثمار وتجارة أكثر في الحاجات المعنوية
- تأكيد أكثر على التعليم والتدريب
- إستثمارات أجنبية مباشرة كثيرة "Foreign Direct Investment" (FDI)
- إستثمارات كثيرة في مجال البحوث والتنمية (R&D).

ويمكن أن نرى التطور نحو إقتصاد المعرفة كإتجاه حتمي يؤثر على كل المدن. [٢] وهو له ميزتان ليستا جديدتين في حد ذاتهما، المعرفة والمعلومات اللذان تكونان المدخلات والمخرجات الرئيسية، وهناك سرعة إنتشار مستمرة في تزايد في العقد الأخير، فيكون إقتصاد المعرفة شبكة إقتصادية، لها قيمة عالية على العمل الحر والإبداع، وأخيراً، في عدد متزايد من بحوث القطاعات التقنية الحيوية، حيث يمثل "أمور حرجة". وقد جادل البعض بأن ظهور إقتصاد أساسه معرفة يمثل إنطلاقة رئيسية نتيجة لعدة فوائد تتضح معا في: [٣]

- إقتصاد جديد" يقدم مكاسب معدل إنتاجية لانهاى
- إقتصاد جديد" يقدم أسرع نمو غير تضخمي وأسواق للأسهم المالية الدائمة الصعود
- سمحت ثورة تقنية المعلومات والإتصال (ICT) للشركات لإستغلال المعرفة العلمية والتقنية لإعطائهم تفوق تنافسي لم يسبق له مثيل، فعلى سبيل المثال، خفض ومعالجة التكلفة للصفقات بشكل ثابت
- أوجد إقتصاد المعرفة الجديد تباعاً أشكال تنظيمية جديدة بين الشركات في علاقات تشابكية في التوظيف كما أصبح أكثر فأكثر عمالة المعرفة عمال حقيقية، مستقلون، أوبمهن حرة.

٤/١ الركائز الأساسية للإقتصاد المبني على المعرفة

عرف البنك الدولي أربعة أعمدة كركائز أساسية للإقتصاد المبني على المعرفة: النظام المؤسسي والإقتصادي "The Economic and institonal regime"، التعليم "Education"، الإبتكار "Innovattion" والبنية المعلوماتية "The information infrastructure" (شكل ١).



شكل (١) الركائز الأربعة للإقتصاد المعرفي [٤]

ويساعد معهد البنك الدولي لبرنامج المعرفة للتنمية (K4D) على بناء قدرة الدول للدخول واستخدام المعرفة لتصبح أكثر تنافساً وأحسن نمواً ورفاهية. فيساعد برنامج (K4D) الدول في تقييم المقارنة مع الآخرين على قدرتهم للتنافس في اقتصاد المعرفة العالمي. لقد طور إطار عام من أربعة ركائز لتستخدمها تلك الدول كأساس لانتقالهم إلى اقتصاد المعرفة (جدول ١).

جدول (١) : الركائز الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة [١٠]

الركيزة الأولى: النظام المؤسسي والاقتصادي	الركيزة الثانية: التعليم ، المهارات	الركيزة الثالثة: المعلومات والاتصالات	الركيزة الرابعة: نظم الابتكار
يجب أن يزيد نظام الدول المؤسسي والاقتصادي الحوافز لكفاءة الاستخدام للمعرفة الحالية والجديدة وازدهار العمل الحر.	يحتاج سكان الدول إلى التعليم والمهارات التي تمكنهم من الابتكار والمشاركة والإستخدام الجيد.	تحتاج البنية المعلوماتية الديناميكية لتسهيل الإتصال الفعال، ونشر، ومعالجة المعلومات.	يجب أن تكون نظم الابتكار للدول، من شركات، ومراكز بحوث، جامعات، مجالس خبراء، مستشارون، ومنظمات أخرى قادرة على التوجه المتزايد للمعرفة العالمية، تستوعبه وتكيفه إلى الحاجات المحلية، وخلق تقنية جديدة

٥/١ قياس المعرفة في إقتصاديات العالم: [١١]

طور برنامج المعرفة للتنمية (K4D) أداة تفاعلية تسمح للدول لتُمييز المشاكل والفرص التي تواجهها في الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة، مع التركيز لجذب السياسة لتشجيع الإستثمارات المستقبلية. وعلى الرغم من أنها مصممة للمخططين وصناع السياسة لتقييم المعرفة الوطنية، فإن منهجية تقييم المعرفة يمكن أن تستخدم من قبل أي فرد على إتصال بشبكة الإنترنت، وتصدر تقارير "Knowledge Assessment Methodolgy" (KAM) التي تكشف عن كيفية مقارنة إقتصاد الدول وبعضها في السمات المختلفة من إقتصاد المعرفة.

جدول (٢): تخطيط الركائز الأربعة لاقتصاد المعرفة ببطاقة النتائج الأساسية KAM

المؤشر	الركائز
<ul style="list-style-type: none"> القيود الجمركية وغير الجمركية. جودة النواحي التنظيمية. سيادة القانون. 	النظام المؤسسي والاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> معدل محو الأمية للبالغين. معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي. معدل الإلتحاق بالتعليم العالي. 	تعليم ومهارات السكان
<ul style="list-style-type: none"> عدد خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ فرد. عدد الحاسبات لكل ١٠٠٠ فرد عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠٠ فرد. 	البنية المعلوماتية
<ul style="list-style-type: none"> الدفعات الممنوحة بالدولار لكل باحث. مقالات في مجلات علمية وتقنية لكل مليون شخص. براءات الإختراع الممنوحة عن طريق مكتب الولايات المتحدة لبراءات الإختراع والعلامات التجارية لكل مليون شخص. 	نظم الابتكار

ملاحظة: كل من مؤشرات المعرفة في بطاقة النتائج تقابل إحدى الركائز لإطار العام لاقتصاد المعرفة (K4D)

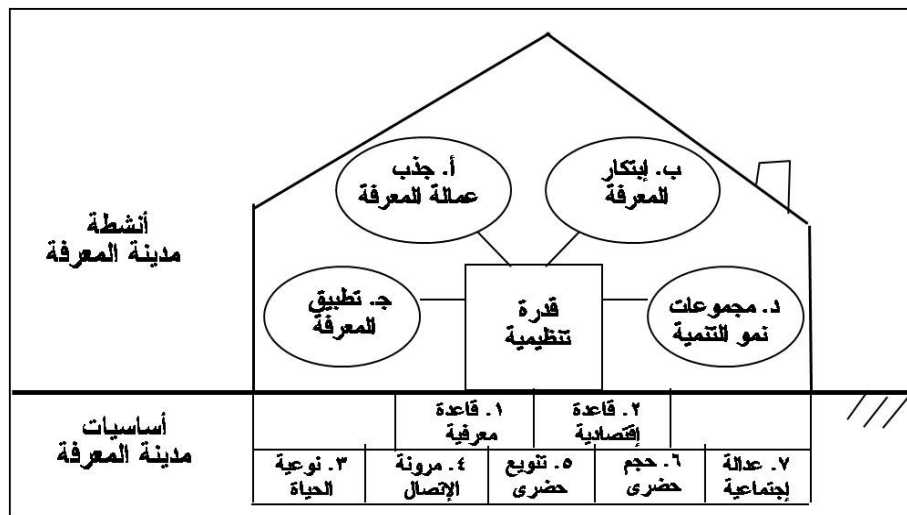
وأحدث إصدار لتقرير KAM ٢٠٠٨ أستند على مقارنة المتغيرات الهيكلية والنوعية لعدد ٨٣ متغيراً التي تعمل كعوامل لركائز إقتصاد المعرفة الأربعة المذكورة. التي يمكن أن تقارن حوالي ١٤٠ دولة فيما بينهم أغلب الإقتصاديات المتطورة من منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) منهم ١٠٠ دولة نامية. جميع المتغيرات يتم تحويلها إلى متغيرات قياسية (معيارية) برقم على مقياس تأخذ القيم من صفر (أضعف) إلى ١٠ (أقوى)، وكل الدول مصنفة على مقياس ترتيبي ليعبر KAM عن الأداء النسبي للدول للإقتصاد المعرفي.

ويعتبر دليل إقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI) الأكثر شيوعاً عموماً للعديد من أدلة KAM's، وتعتبر الدنمارك أكثر إقتصاد معرفة متقدم عالمياً في عام ٢٠٠٨، طبقاً لدليل إقتصاد المعرفة (KEI). ويعكس موقعها الأعلى أداءً قوياً على ركائز النظام المؤسسي والإقتصادي، والتعليم والإبتكار وتحتل السويد، وفنلندا وهولندا المراكز التالية الثلاث في تصنيف الرتب. أما البرازيل، والصين، والهند، وروسيا، كل الإقتصاديات الديناميكية الكبيرة، أظهرت أداءً جيداً في دليل إقتصاد المعرفة. إرتفعت روسيا ٣ مواقع والهند إرتفعت ٤ مواقع بالمقارنة بعام ١٩٩٥. أما البرازيل فقد قفزت ١١ موقع لإعلى، بينما صعدت الصين ١٨ موقع لتأتي في ثاني قائمة الرابحين في ترتيب دليل إقتصاد المعرفة منذ عام ١٩٩٥. ومنغوليا، دولة منخفضة الدخل، أعلى قائمة الرابحين بتحسين ٢٤ موقع. كذلك يتضمن الرابحون الكبار دول أخرى منخفضة الدخل مثل موريتانيا، فينتام، ولاوس. تغطية KAM، من ناحية الدول والمؤشرات، نما بمرور الوقت. ففي عام ٢٠٠١، إحتوى KAM البيانات فقط لعدد ٦٠ مؤشراً لعدد ٤٠ دولة، أما الآن فتقرير KAM ٢٠٠٨ يتضمن ٨٣ مؤشراً لعدد ١٤٠ دولة، أدت التغطية المحسنة إلى إرتفاع سريع في استخدام KAM، بعدد مشاهدات الصفحة يزيد بأكثر من ٦٠٠ بالمائة بين عام ٢٠٠٣، وعام ٢٠٠٧. وتستند المنهجية التي في KAM الإستمرار للتطور لعكس الإبتكار بشكل أفضل، وتطبيقات، وقوة إقناع نمو المعرفة.

٦/١ تقييم المدن في إقتصاد المعرفة: [١٢]

المناطق الحضرية - مختلفة فيما بينها - وتمثل بشكل رئيسي المدن نقاط مركزية لإقتصاد المعرفة في نواح عديدة. فالمعرفة تنتج، وتعامل، وتتبادل وتتسوق. وأفضل المدن المميزة بالبنية الأساسية المعرفية (جامعات، معاهد تربوية أخرى، الخ.)، تساهم بأعلى متوسط من الأفراد المتعلمون جيداً، في مجال البنية الأساسية الإلكترونية، وهذه المدن لها علاقات جيدة من خلال المطارات بالإقتصاد العالمي، وهم يمثلون وظيفياً كمكان يتم تبادل المعرفة فيه، وكحضانات للمهرة والمجموعات الجديدة. في نفس الوقت، إقتصاد المعرفة له ميل لإنتاج إقتصاد ثنائي، بإستقطاب متزايد بين مستوى عمالة معرفة بأجر جيد ومستوى أقل للناس الذين يفتقرون إلى المهارات والموارد للمشاركة. إن الإستقطاب يحس بقوة كبيرة في المدن الكبرى ويأخذ شكل التوزيع المكاني الواضح أحياناً.

كيف نحكم على المدن في إقتصاد المعرفة؟ وإمكانية الإجابة على ذلك السؤال تم تطوير إطار التحليل، الذي فيه نميز بين أساسيات / قواعد المعرفة وأنشطة المعرفة للمدن (شكل ٢).



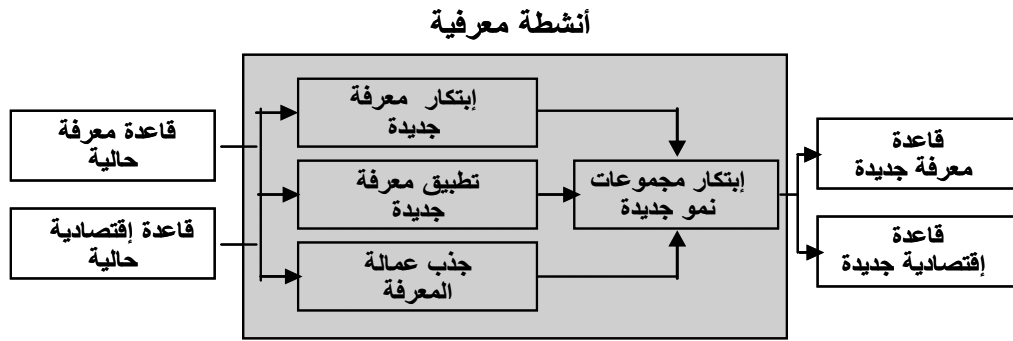
شكل (٢) تقييم المدن في الإقتصاد المعرفي : الإطار التحليلي

أولاً: أساسيات / قواعد المعرفة:

يتكون المنزل من سبع أساسيات/ قواعد، يشكلون معاً النقطة العامة لإنطلاق مدينة في الإقتصاد المعرفي: قاعدة معرفية، قاعدة إقتصادية، نوعية الحياة، مرونة الإتصال، تنوع حضري، حجم حضري، عدالة إجتماعية. ومن المهم التأكيد على أن السبع قواعد ليس لهم نفس الوزن. قاعدة المعرفة والقاعدة الإقتصادية يعتبران كأساسيات : فمدن بدون أعداد كبيرة صحيحة في هذه المجالات ستجد صعوبة كبيرة لنجاح بناء وبقاء إقتصاد معرفي، أما العوامل الخمسة الأخرى يمكن أن تميز كعوامل مساعدة يضيفون قوة إضافية إلى الأساسيات.

ثانياً: الأنشطة المعرفية:

ونتساءل كيف تستطيع المدن أن تصبح أقوى في الإقتصاد المعرفي؟ وللإجابة يمكن التمييز بين أربعة أنواع من "الأنشطة المعرفية" وهي: نروج الإبتكار للمعرفة الجديدة، نروج التطبيق للمعرفة، جذب العاملين بالمعرفة، تطور مجموعات النمو الجديدة. وبعد أن نرى معاً أنشطة وقواعد المعرفة، من المهم رؤية علاقاتهم المتبادلة، والصلة بقواعد الإقتصاد المعرفي. هذه العلاقات ممثلة تخطيطياً- في شكل رقم (٣). حيث تغير الأنشطة المعرفية القاعدتين الإقتصاديتين الرئيسيتين: قاعدة المعرفة والقاعدة الإقتصادية للمدينة. وإن أنشطة المعرفة الأربعة في مركز الشكل، في الصندوق الرمادي الصنف الأخير إبتكار مجموعات النمو الجديدة يرتبط بوظيفة الآخرين.



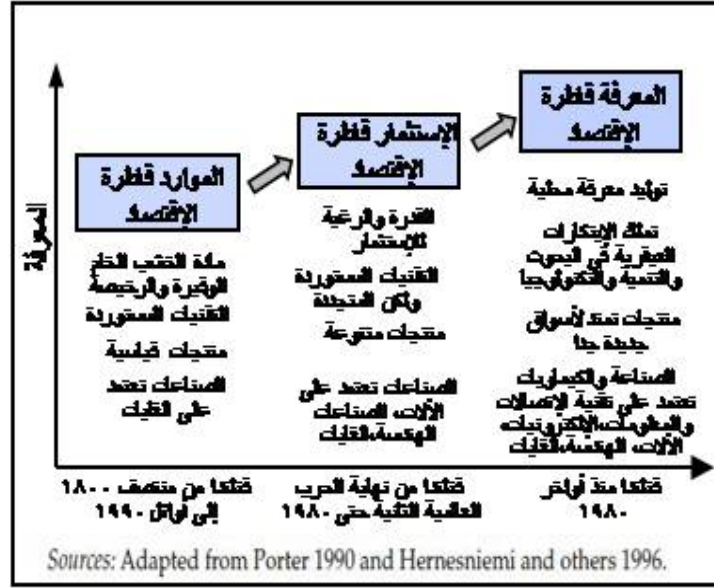
شكل (٣) أنشطة المعرفة بالمدن

٧/١ دور المدن في إقتصاد المعرفة، ومحددات نجاحها: [١٣]

- تمثل الأقاليم الحضرية النقاط المركزية للإقتصاد المعرفي
- تجذب الأقاليم الحضرية المميزين
- يمثل التنوع في المناطق الحضرية ثروة
- يفضل الحجم الكبير
- تمثل المدن بيئات جيدة لتبادل المعرفة
- في إقتصاد المعرفة، الأمور متقاربة
- يحدد نجاح مدينة في إقتصاد المعرفة قاعدتها الإقتصادية
- هناك علاقة قوية بين الأداء والعدالة الإقتصادية، الفقر والفصل الإجتماعي.

٨/١ الحالة الفنلندية: نموذج لدول الإقتصاد المعرفي: [١٤]

ليس هناك طريق وحيد وواضح للدول للانتقال إلى الإقتصاد المعرفي، فالدول مختلفة بتقاليدنا الخاصة وثقافتها وتاريخها وخلفيتها. حيث سارت في طرق مختلفة جداً. بينما يوضح مايكل بورتر Michael Porter (جامعة هارفارد) في كتبه، تبدأ أكثر الدول تنمية إقتصادها من مصدر طبيعي كقاطرة في مرحلة، ثم تمضي إلى استثمار كقاطرة مرحلة، وبعد ذلك يهدف نحو معرفة قاطرة للإقتصاد (شكل ٤).



شكل (4) مراحل التنمية الاقتصادية بفنلندا

وتمثل في فنلندا هذه العملية (شكل 4)، وهي دولة صغيرة هامشية في شمال أوروبا، يبلغ سكانها خمسة مليون نسمة. (وهي عرقياً الأمة الأكثر تجانساً في أوروبا. بشكل مثير للإنتباه، حيث يبلغ الفنلنديون 60% من السكان الذين يعيشون شمال الدائرة القطبية الشمالية، لذلك فهي حقيقة قد تساعد على تفسير تصميم فنلندا الجري للتكيف عند الضرورة للبقاء).^[15] وتمثل فنلندا دولة حولت نفسها بنجاح إلى إقتصاد معرفي في مدة قصيرة. وتمثل التجربة الفنلندية في التسعينيات واحدة من عدد قليل من النماذج في إمكانية أن تصبح المعرفة قوة دافعة للنمو والتحول الإقتصادي. خلال ذلك العقد، أصبح إقتصاد الدولة الأكثر تخصصي في تقنية الإتصال والمعلومات (ICT) في العالم، وهكذا أكملت تحركها من قاطرة المصدر إلى معرفة وإبتكار يقود التنمية. أخيراً، وفي نهاية السبعينات، صنفت فنلندا الأقل في نهاية الترتيب لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) في كثافة البحوث والتنمية. أما اليوم، يبلغ إستثمار فنلندا في 3,5% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، محققة أعلى ثاني دولة في منظمة (OECD) وأعلى ثالث دولة في العالم، مباشرة بعد السويد وإسرائيل. بالإضافة إلى أربع مرات حتى الآن في بداية القرن الحادي والعشرون. وصنفت الدولة الأولى في دليل منافسة المنتدى الإقتصادي العالمي World Economic Forum's (WEF) competitiveness index، وكأحد الأكثر إقتصاديات تطور تكنولوجيا المعلومات (IT). وصنفت الأعلى في دراسات برنامج منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لتقييم الطالب الدولي (PISA) Program for International Student Assessment لتعلم المهارات والتحصيل التربوي، وأيضاً حققت الأعلى بدليل الإقتصاد المعرفي في مقارنات البنك الدولي.

في فنلندا، تزامنت الكثافة المعرفية لتخصص الإنتاج، والتجارة، والبحوث وتنمية السلع والخدمات بالإنتاح التدريجي للإقتصاد وإلغاء قيود تنظيم التدفق الكبير. وميزة الحالة الفنلندية النمط غير التقليدي للتجديد الصناعي من صناعات أساسها الجوهرى مصدر طبيعي إلى آلات، هندسة، إلكترونيات، و (ICT). وهناك عدد قليل، إذا وجد، يعتبر أمثلة أخرى لدول إستطاعت تحويل هيكلها الصناعية من مصدر طبيعي وفير إلى كثافة معرفية عالية وقيمة مضافة بسرعة وبنجاح مثل فنلندا. يمكن أن تتبع أصول إقتصاد المعرفة الفنلندي لمستخدم-منتج الترابط بين صناعات أساسها الغاية كمستخدمون أوائل من التقنية المتطورة، والهندسة الصاعدة، إلكترونيات وصناعات (ICT) في الستينات والسبعينات (شكل 4).

ومن الملائم إنعكاس مايمكن أن نتعلمه من التجربة الفنلندية والذي تسترشد به الدول النامية.^[16] تملك فنلندا العديد من الخصائص المعينة التي لايمكن أن تتضاعف بسهولة بالعديد من الدول الأخرى. يحيط بأولى هذه الخصائص موقفين: روح مستقلة من الإعتماد الذاتي وفكر "موثوق" يختلط بمناخ، وجغرافية، ووظائف. وإشتركت خاصية ثانية معينة مع دول شمالية أخرى وهي تشمل روح قوية من التماسك، قيم أخلاقية عالية، تأكيد على المساواة، وتوزيع دخل متعادل نسبياً. وخاصية ثالثة هي رغبة قومية قوية للإنتاح والتفاعل مع

العالم الخارجي. بينما هناك عدة خصائص أخرى قد تكون فريدة جداً للفنلنديين، إلا إن هذه الثلاثة خصائص برزت لتمكن فنلندا من بناء دولة قومية ناجحة، ومؤخراً أكثر، تم تحويل الأزمة الاقتصادية الرئيسية (أزمة التسعينيات) إلى فرصة وتحولها نفسها من إقتصاد هامشي جداً في أوروبا إلى دولة كثافة معرفية والأكثر تنافساً في العالم في أقل من عقد على الجهة الأخرى، السياسات الرئيسية المسؤولة كلياً عن نجاح فنلندا تكون مطابقة تماماً للجنة واشنطن. وهذه تتضمن:

- سيادة القانون
- حكم ومسئولية قوية
- سياسة إقتصادية كلية مستقرة
- قطاع مالي قوى (بعد أزمة التسعينيات)
- إنفتاح إلى الأفكار الخارجية ونظام التجارة الحر
- تركيز قوى على المنافسة المحلية المشجعة

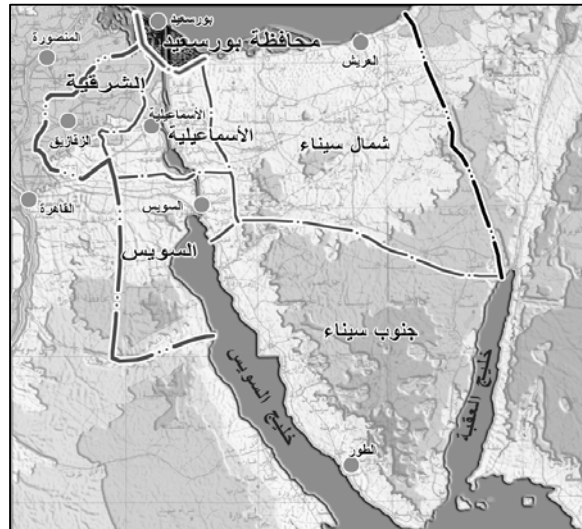
أما السياسات الأخرى الأقل للجنة واشنطن تتضمن:

- دولة ثروتها قوية، وبخاصة تركيزها القوى جداً في التعليم
- تركيز قوى على تنسيق السياسات بين الأجهزة الحكومية الرئيسية فيما بينهم والقطاع المنتج
- تركيز قوى على البحوث والتنمية والإبتكار
- نوع جديد من السياسة الصناعية
- تركيز قوى على المستقبل.

٢ مقومات مدينة بورسعيد

١/٢ التعريف بمدينة بورسعيد: [١٧]

محافظة بورسعيد هي إحدى المحافظات الست المكونة لإقليم قناة السويس بجانب كل من محافظات الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء والشرقية، وتقع المحافظة في الطرف الشمالي الشرقي للجمهورية على رأس قناة السويس وساحل البحر المتوسط، يحدها شمالاً البحر المتوسط وجنوباً بحيرة المنزلة ومحافظة الإسماعيلية ومن الغرب محافظة دمياط ومن الشرق محافظة شمال سيناء، حيث تمتد محافظة بورسعيد بين دائرتي عرض ٣٠°٧'، ٣١°١٦' شمالاً، وتمتد بين خطي طول ٣٢°١٨'، ٣٢°٤٠' شرقاً (شكل ٥).



شكل (٥) موقع محافظة بورسعيد من إقليم قناة السويس

٢/٢ المقومات الاقتصادية لمدينة بورسعيد

إن مدينة بورسعيد بحجمها وطبيعتها المتميزة على المستوى القومى والدولى تحظى بالموارد التالية:^[١٨]

١/٢/٢ الموارد البشرية

تتسم الموارد البشرية بمحافظة بورسعيد بعددٍ من الخصائص المميزة والتي تشكل فى مجملها ركيزة أساسية لبناء وتنمية قدرات المجتمع فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الملامح السكانية والاجتماعية:^[١٩]

بلغ حجم سكان محافظة بورسعيد نحو ٥٧٠٧٦٨ نسمة طبقاً لتعداد ٢٠٠٦، وبلغ التوزيع النسبى لسكان المحافظة ٢.٢٧% من حجم سكان إقليم قناة السويس، ونحو ٠.٧٩% من حجم سكان الجمهورية عام ٢٠٠٦ وبذلك فالمحافظة تأتى فى المرتبة الثالثة سكانياً بالنسبة لإقليم قناة السويس وفى المرتبة التاسع عشر بالنسبة للجمهورية. وعن التركيب الحضرى/الريفى للسكان فتعد محافظة بورسعيد محافظة حضرية تمثل فى مجملها مدينة حضرية أيضاً. وتسهم الهجرة فى النمو السكانى للمحافظة بالموجب، لما تتسم به المحافظة من جذب المهاجرين إليها، لتركز الأنشطة والخدمات بها، وتتصدر محافظتى الشرقية والدقهلية أكثر المحافظات المصدرة إليها. وتصل نسبة الأمية بالمحافظة إلى ١٦,٦%، وهى تقل بذلك عن المتوسط العام للإقليم الذى يبلغ ٢٧,٩%، والجمهورية الذى يبلغ ٢٩,٣%، الأمر الذى يعكس البيئة الحضرية للمحافظة والوعى بأهمية التعليم ودرجة الإقبال على تعليم الأطفال.

ب- الملامح الاقتصادية:

بلغت تقديرات قوة العمل بالمحافظة عام ٢٠٠٦^[٢٠] نحو ١٩٤.٠ ألف نسمة بنسبة ٣٤.٠% من جملة السكان، وترتفع تلك النسبة مقارنة بالإقليم والجمهورية لتسجل ٣٠,٦٨%، ٣٠,٢٠% على التوالى. كما تشير بيانات المشتغلين الفعليين بقوة العمل حيث بلغت ٨٨.٩٨% والتي تنخفض قليلاً عن متوسط الإقليم (٨٩,٩٩%) وعن الجمهورية التى تبلغ ٩٠,٦٩%. ويوضح توزيع العاملين فى القطاعات الاقتصادية طبقاً لتعداد ٢٠٠٦^[٢١] أن حوالى ١٠.٥% من جملة السكان ذوى النشاط الإقتصادى فوق ١٥ سنة يعملون بقطاع الزراعة، و١٩% بقطاع الصناعة والتشييد، و٢٨% بأنشطة التجارة والنقل، و٣٩,٩% بأنشطة الخدمات الاجتماعية والعامة والشخصية، و٢,٤% بقطاع المعلومات والاتصالات والأنشطة العلمية المتخصصة، وبصفة عامة يتميز الهيكل القطاعى للقوى العاملة بالتركز النسبى فى أنشطة (التجارة - الصناعة - الخدمات) بما يعكس الطبيعة الحضرية النسبية للمحافظة.

ج- تطور مؤشرات التنمية البشرية فى مصر على المستوى المحلى:^[٢٢]

بنتبع مؤشر التنمية البشرية فى جميع المحافظات على مدار العشر سنوات لتحديد اتجاهات التنمية البشرية على المستوى المحلى، ولمعرفة التفاوت فى تقدم عملية التنمية. صنفت المحافظات وفقاً لمؤشر التنمية البشرية على مدار العشر سنوات باستخدام تقنية التحليل التكرارى والتي تحسب التصنيف العام للمحافظات عن طريق تحديد المحافظة الأكثر تكراراً عند كل رتبة خلال العشر سنوات ولقد صنفت محافظة بورسعيد فى المركز الأول فى كل عام، ولذلك فإنها تأتى على قمة ترتيب المحافظات فى هذه الفترة وتعتبر محافظات السويس والقاهرة والإسكندرية ودمياط هم الأربعة محافظات الأوائل التالبيين لها. أما الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وبنى سويف فهى تأتى كأخر المحافظات تصنيفاً خلال هذه الفترة.

وظلت محافظة بورسعيد هى الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة التى تم تحليلها من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، وفى محاولة لفهم الأداء الرائع لبورسعيد خلال هذه الفترة تم تحليل بعض المؤشرات المهمة بالإضافة إلى مكونات الدليل والثلاثة وهى التعليم وتوقع الحياة وإجمالى الناتج المحلى. وبالرغم من تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية فى بورسعيد عن القيمة التى بلغت ٠,٨١٦ فى ١٩٩٦ فإن مستوى التنمية البشرية الذى سجله مؤشر التنمية البشرية هو بإسمرار أكبر من قيمة مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومى فى مصر. بالرغم من أن بورسعيد تميزت بإتجاه عام متزايد فى كل قيم المؤشرات والأدلة (جدول ٣) فإن المؤشرات والأدلة تشير أيضاً إلى أن بورسعيد واجهت مستوى مرتفع من التفاوت فيما يخص مستوى التنمية البشرية وأن عدداً من المؤشرات المهمة التى تشمل نسبة القراءة والكتابة ومعدلات القيد بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وصلت لأعلى معدلاتها فى ٢٠٠١ و٢٠٠٣، ثم إنخفضت منذ ذلك الحين.

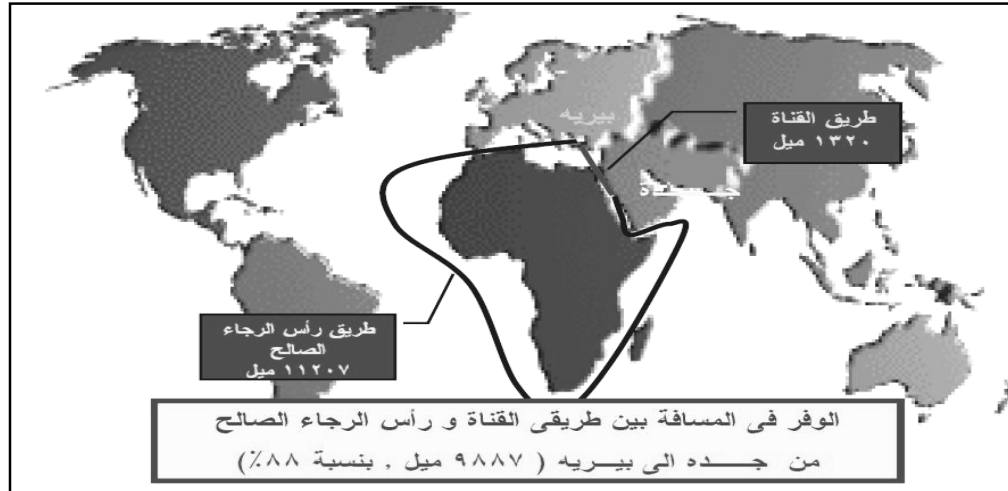
جدول (٣) رصد مؤشرات بورسعيد

المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
العمر المتوقع عند الميلاد	٦٨,٨	٦٨,٣	٦٨,٥	٦٨,٥	٧١,٦	٧٢,١	٧٢,٣
معدل القراءة والكتابة (%)	٧٥,٦	٧٧,٨	٧٩,١	٨٣,٢	٨٨,٠	٨٣,٣	٨١,٩
نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (%)	٧٥,٥	٧١,٧	٧١,٩	٧٦,٨	٧١,٦	٧٢,١	٧٠,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٦٢٢٨	٩٦٢٩	١٠٦٥٨	١١٠٥٧	٨٢٨٧	٩٠٧٠	٦٣١٧
دليل توقع الحياة	٠,٧٣٠	٠,٧٢٢	٠,٧٥٢	٠,٧٢٥	٠,٧٧٧	٠,٧٨٥	٠,٧٨٨
دليل التعليم	٠,٧٥٦	٠,٧٥٨	٠,٧٦٧	٠,٨١١	٠,٨٢٥	٠,٧٩٦	٠,٧٨١
دليل الدخل	٠,٩٦٢	٠,٧٦٢	٠,٧٧٩	٠,٧٨٥	٠,٧٣٧	٠,٧٥٢	٠,٦٩٢
دليل التنمية البشرية	٠,٨١٦	٠,٧٤٧	٠,٧٥٧	٠,٧٧٤	٠,٧٨٠	٠,٧٧٨	٠,٧٥٣

وهناك متغير مهم في تقدم بورسعيد وهو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي وصل إلى مستويات عالية للغاية في خلال الفترة أعوام ١٩٩٨-٢٠٠٤ بينما تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مؤخرًا من ٩٠٧٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣١٧ دولار أمريكي في ٢٠٠٦ بالإضافة إلى انخفاض معامل الارتباط بين أداة توقع الحياة والتعليم وكذلك مؤشر التنمية البشرية وهو أمر يدعو للقلق.

د- تأثير قناة السويس على إقتصاديات مدينة بورسعيد:

لقد أصبحت قناة السويس من الأهمية بمكان لكل من التجارة والاقتصاد العالمي والقومي. فبالنسبة للتجارة العالمية تنقل القناة أكثر من ٩٠% من حجم التجارة على الطرق التي تخدمها القناة، وهي تمثل ٨,٤% من حجم التجارة العالمية. وبالنسبة للإقتصاد القومي فقد قدمت القناة منذ الافتتاح الثاني أي عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥ لخزينة الدولة أكثر من ٤٧ مليار دولار من حمولات صافية قدرها حوالي ١٢ مليار طن نتيجة عبور ٥٤٣ ألف سفينة من مختلف الأنواع.^[١٣] وجاءت القناة كأكبر عامل إختزال في جغرافية النقل، وأعادت توجيه القارات، فاخترلت قارة إفريقيا بأسرها في طريق رأس الرجاء الصالح (شكل ٦).^[١٤]



شكل (٦) الوفّر الزمني الذي وفرته القناة على التجارة الدولية عن طريق اختصار رأس الرجاء الصالح

ولقد كونت قناة السويس معها سلسلة من المدن الجديدة التي تعد أساساً من مدن النقل، حيث نشأت مدينة بورسعيد. وحي بورفؤاد على البحر المتوسط في الطرف الشمالي للقناة، ولقد كانت بداية ظهورها في سنة ١٨٥٩م. والتي تمكنت رغم حداثتها المطلقة في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين من إنتزاع المرتبة الثالثة بين مدن مصر من مدينة طنطا، بل تمكنت من منافسة الإسكندرية أهم الموانئ المصرية على الإطلاق.

وأدى نشاط حركة الملاحة في القناة إلى إيجاد نشاط إقتصادي في ميناء بورسعيد والسويس قوامه الرئيس تموين السفن العابرة بالوقود، والماء العذب، والأغذية وغير ذلك مما قد يحتاج إليه السفن أو الركاب . [٢٥] وكان لموقع بورسعيد الجغرافي المتفرد الأثر الكبير بأن جعلها ميناء تجاري يربط حركة التجارة بين الشرق والغرب من خلال قناة السويس. وبعد إنتصار أكتوبر في عام ١٩٧٣، فقد وضح الإهتمام الكبير الذي أبدته الدولة من خلال إيجاد أنشطة إقتصادية جديدة، ثم إقامة نظام المنطقة الحرة للتطبيق على ميناء بورسعيد بتعديل القوانين الجمركية وصدور قانون جمركي جديد رقم ٦٦ لعام ١٩٧٣ [٢٦]، ثم صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ باعتبار بورسعيد منطقة حرة إعتباراً من ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ [٢٧]. وكان هذا له الأثر الواضح في إزدهار حركة التجارة الداخلية بالمحافظة، مما جعلها تلفت الأنظار لكونها سوقاً مميّزاً للسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى إتخاذ كثير من أبنائها مهنة التجارة سواء بالعمل الحروالبيع والشراء أو بالإستيراد والتصدير، مما يشكل حوالي ٤٥% من إجمالي الدخل المحلي للمحافظة، والذي كان له الأثر البالغ على المستوى الإقتصادي لكثير من أبناء المحافظة.

٢/٢/٢ الموارد الطبيعية والعمرانية [٢٨]

أ- الموارد الطبيعية والأرضية:

تمثل الموارد الطبيعية أحد المقومات الرئيسية للإستثمار والتنمية، وهي تشمل المحميات الطبيعية والموارد المائية والموارد الأرضية بالإضافة إلى الموارد الأثرية والسياحية. فبالنسبة للمحميات الطبيعية فتضم محافظة بورسعيد عدد من المحميات الطبيعية تتمثل في: محمية أشنوم الجميل، محمية جزيرة تنيس. وبالنسبة للموارد المائية بمحافظة بورسعيد تتمثل في المياه السطحية النيلية ويتم إستخدامها في مساحة محدودة من منطقة القناة وسيناء (١٥٠ ألف فدان). وبالنسبة للموارد الأرضية فلا تتوفر في نطاق محافظة بورسعيد ثروات معدنية تذكر باستثناء ملح الطعام المستخرج من ملاحات بورفؤاد، وتم إكتشاف الغاز الطبيعي في البحر المتوسط في حقلين هما حقل بورفؤاد وحقل بورسعيد حيث تتوفر إمكانيات كبيرة للغاز الطبيعي بالمنطقة البحرية شمال وشرق بورسعيد ويجرى حالياً إستغلال بعض حقول الغاز الطبيعي بهذه المنطقة مثل حقل وقار وبورفؤاد والتمساح، وأسهمت هذه الإكتشافات في تحويل المحافظة إلى منطقة تنمية للغاز الطبيعي وأصبح بها أكبر محطة معالجة وإسالة للغاز الطبيعي في الشرق الأوسط على مساحة ٤٥٢ فدان غرب بورسعيد.

أما بالنسبة للموارد الزراعية، فيلاحظ تواضع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمحافظة بورسعيد إذ لا يتعدى ٠,٠٥ فدان/نسمة، حيث يرجع ذلك لإعتبارها محافظة حضرية ذات مدينة واحدة ولموقعها الجغرافي. وتضم محافظة بورسعيد العديد من الموارد الأثرية والسياحية والمزارات الدينية، ويتمثل النشاط السياحي الحالي في بورسعيد في: السياحة الدولية (سياحة رجال الأعمال)، سياحة اليخوت وسياحة الترانزيت، السياحة الداخلية وتتمثل في سياحة التسوق والتي تمتد على مدار العام بأعداد كبيرة من السياحة الداخلية من جميع المحافظات بالجمهورية، ويجرى التردد عليها خاصة في مناسبات وتوقيتات معينة، سياحة الشواطئ الترفيهية بغرض الاصطياف في موسم الصيف (نمط الدخول المتوسط). وبالنسبة للموارد الصناعية تضم المحافظة قاعدة صناعية ضخمة والتي ترتبط بصفة رئيسية بالمنطقة الحرة كما تضم صناعات تكميلية ووسيلة لصناعات أخرى مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأسمدة والكيماويات والمبيدات، وكذلك صناعات تقطير السكر وغيرها من الصناعات الحديثة والإلكترونية. والمنتجات الجلدية وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية والكيماويات والاعطورات والصناعات المعدنية. مع تواجد العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة من صنع شبك الصيد وحديد التسليح، وصناعات حرفية عديدة. مع وجود مناطق صناعية تحت الإنشاء مثل المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد على مساحة إجمالية ٨٧.٦ كم٢، والمنطقة الصناعية جنوب بورسعيد.

ب- الموارد العمرانية:

الهيكل الإداري لمحافظة بورسعيد تمثل في كونها محافظة حضرية وفي مجملها مدينة حضرية أيضاً، تضم سبعة أحياء تتمثل في: الشرق، العرب، المناخ، بورفؤاد، الضواحي، الزهور، الجنوب. وتقتصر التجمعات شبة الريفية بالمحافظة على حيين هما: حى المناخ ويقع غرب بورسعيد، ويضم تجمعات الأربيعين والخرايطة والمناصرة والديبة، وحى الضواحي الذى يضم تجمعات القابوطى والرسوة والكاب وأم خلف وبحر البقر والخرز والمراحت داخل بحيرة المنزلة. وتبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة بورسعيد حوالي ١٣٤٤.٩٦ كم٢ أى ٣٢٠,١ ألف فدان تمثل ١,٧% من جملة مساحة إقليم قناة السويس، ١٣,٠% تقريباً من جملة مساحة الجمهورية، وتبلغ المساحة المأهولة للمحافظة حوالي ١٣٢٠,٦٨ كم٢ بنسبة ٩٨,١٩%، من إجمالي المساحة الإجمالية للمحافظة، وتشغل إستعمالات الأراضى البور المسطح الأكبر بنسبة ٦٧% من إجمالي المساحة

المأهولة للمحافظة، يليها الإستعمالات العمرانية والتي تصل الى ٢٨,١% من جملة المساحة المأهولة، ثم الأراضي الزراعية داخل الزمام بنسبة ٢,٢% من جملة المساحة المأهولة وتصل نسبة الأراضي الصحراوية بالمحافظة إلى ١.٨% من إجمالي المساحة الكلية لها^{٢٩}.

وتتميز محافظة بورسعيد بوجود شبكة جيدة ومتكاملة من **الطرق** التي تتصل إتصالا جيدا بشبكات الطرق بمحافظات القناة وسيناء وكذلك بمحافظات شرق وغرب الدلتا والساحل الشمالي الغربي وكذلك القاهرة والقلوبية. وأهم الطرق القومية التي تمر بها الطريق الدولي الساحلي - الذي يمتد من السلوم وحتى العريش. وترتبط محافظة بورسعيد بشبكة **خطوط سكك حديدية**، تربطها مباشرة بمحافظة الإسماعيلية ومنها لباقي محافظات القناة والشبكة القومية للسكك الحديدية.

وترتبط محافظة بورسعيد بشبكة **النقل المائي الداخلي** من خلال ربط محافظة بورسعيد مع محافظة الدقهلية عن طريق بحيرة المنزلة بواسطة لنشات تستخدم خط ملاحى يربط بين بورسعيد ومدينة المطرية. وعلى الرغم من وقوع محافظة بورسعيد على قناة السويس إلا إنها لا تخدم حركة نقل داخلية بينها وبين المدن الواقعة على القناة بشكل منتظم، وكذلك لا ترتبط بباقي المجرى المائية الداخلية. وترتبط محافظة بورسعيد ملاحياً بالعالم الخارجي من خلال ميناء بورسعيد، بالمدخل الشمالي لقناة السويس بمدينة بورسعيد وهو متعدد الأغراض بطاقة ٤.٧ مليون طن/سنويا، وإنشاء ميناء محوري على مساحة ٢٢٠.٥ كم^٢ بمشروع المنطقة الحرة شرق التفريعة ببورسعيد لخدمة المنطقة الصناعية وخدمة الزيادة المتوقعة في حركة الصادر والوارد نتيجة لنمو الاقتصاد المصري وجذب أكبر حجم ممكن من تجارة الحاويات والتراخيص. وبالنسبة **للنقل الجوي** فيوجد بالمحافظة مطار واحد وهو مطار بورسعيد المحلي، يقع بمدينة بورسعيد والحركة عليه غير منتظمة وقد تم تطويره حديثا وإنارته لاستقبال الطيران الليلي، وبه صالتان للسفر والوصول تتسعان لعدد ٢٥٠ راكب / ساعة. ويتوفر بالمحافظة شبكة الإتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي.

٣/٢/٢ تشخيص الوضع الراهن باستخدام تحليل SWOT

يمكن رصد الملامح والخصائص الرئيسية للوضع الراهن بمدينة بورسعيد باستخدام أسلوب التحليل SWOT analysis، والإعتماد على نتائج هذا الأسلوب للإخذ فى الإعتبار عند وضع الرؤية المستقبلية للإقتصاد المعرفى للمدينة. والذى تتمثل أهم محاوره فيما يلى :

أ- نقاط القوة Strengths

- تتمتع مدينة بورسعيد بموقع إستراتيجى هام وبإمكانات تنموية كبيرة تؤهلها لتحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية والإرتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.
- موقع جغرافي متميز يؤهلها لتكون ميناء عالمى للتجارة والتراخيص، كذلك وجود ميناء شرق بورسعيد (الميناء المحوري الجديد) حيث يتميز بموقع جغرافي فريد في ملتقى القارات الثلاث عند المدخل الشمالي لقناة السويس، وهو ينشئ مدينة متكاملة بكافة مرافقها (الرصيف والخدمات البحرية المرتبطة به وتموين السفن ومارينا الخدمات البحرية والمنطقة الصناعية الخاصة بالميناء).
- وجود عدد من المشروعات القومية الكبرى فى نطاق المحافظة وإقليمها، مثل مشروعات التنمية الزراعية القائمة على مياه النيل حول ترعة السلام، ومشروعات التنمية الصناعية وميناء الحاويات بشرق بورسعيد.
- تمتلك المدينة ميزة تنافسية للصناعات التصديرية بإعتبارها فى قلب ميناء عالمى على ممر مائى ضخم.

ب- نقاط الضعف Weaknesses

- ظلت بورسعيد - وعلى مدى أكثر من ربع قرن منذ صدور التشريعات بتحويلها إلى منطقة حرة تعتمد على نشاط إقتصادى واحد هو النشاط التجارى كمصدر رئيسى للتشغيل والدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- هشاشة البنيان الإقتصادى وغياب التوظيف الأمثل لموارد المحافظة وإمكاناتها التنموية فى ظل أحادية النشاط للنمط السائد الذى يغلب عليه الطابع التجارى الإستيرادى.
- تعاني محافظة بورسعيد من محدودية الأراضي حيث أنها تكاد تكون شبه محاطة بالمسطحات المائية : البحر المتوسط شمالاً، وبحيرة المنزلة غرباً وجنوباً، وقناة السويس وملاحة بورفؤاد شرقاً.
- الفترة الإنتقالية لإلغاء المنطقة الحرة غير كافية لإحداث التحول من النشاط التجارى وإعداد الناس للنشاط لأنشطة إقتصادية أخرى.

ج- الفرص المتاحة Opportunities

- الحاجة إلى توسيع دائرة النشاط الاقتصادي وتنويع هيكله بما يسمح بتعددية النشاطات، خاصة في ظل الاتفاقات الإقليمية المعاصرة، وعلى رأسها إتفاقية المشاركة المصرية/ الأوروبية وما تنتجها من إمكانات إستغلال الموقع الإستراتيجي لبورسعيد كمدخل لقناة السويس وكظهير أساسى لدول منطقة حوض البحر المتوسط.
- ظهور أنشطة جديدة مثل مشروعات البترول والغاز التي استوعبت جزءا من العمالة والمنتظر أن يفتح مشروع ميناء شرق بورسعيد والمشروعات الصناعية المرتبطة به مجالات جديدة لأبناء بورسعيد.
- ميزة تجارة الترانزيت وإمكانية تحقيق مشروع تنموي في هذا النطاق في شرق (بورسعيد) وإقامة الميناء الجديد الذي ينقل المدينة نقلة تاريخية كبرى.
- جعل بورسعيد مركزا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تمتلك مقومات سياحية كبيرة تستدعي الدعاية لها.. بإعتبارها مدينة هادئة وقريبة الموقع يمكن أن يكون لسياحة المؤتمرات المختلفة موقع متميز في تحريك نشاط المدينة الإقتصادي .

د- المخاطر المحتملة Threats

- تناقص حاد في الطلب السوقي وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما ينعكس بدوره على حجم الإستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخل.
- الأطر المؤسسية الصارمة والإعتماد على أساليب التخطيط التقليدية والخطط الخمسية.
- الإفتقار إلى التنسيق الأفقي بين الإدارات المحلية بالمدينة والتردد العام في تبادل المعلومات يجعل المبادرات المتعددة-القطاع صعبة التنفيذ.
- نظم الإصلاحات المالية المحلية تجعل المدينة غير قادرة على تمويل مشاريعها الرئيسية بمفردها عن طريق القنوات التقليدية.
- تداعيات مشكلة الأمية وما يترتب عليها من كثافة سكانية وتخلف حضارى.
- تداعيات تدنى الإنفاق الحكومى على إستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤/٢/٢ أهم مؤشرات جاذبية مدينة بورسعيد للتحول نحو الإقتصاد المعرفى

شهدت المحافظة عبر العقود الماضية عدة تحولات أفرزتها الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية أثرت بصورة وبأخرى على قوامها الإقتصادى ومستتبعاته الإجتماعية، لعل أبرزها الفترة التي عاصرت تحويل مدينة بورسعيد إلى مدينة حرة، وما صاحب ذلك من ازدهار ورواج تجارى إنعكس إيجاباً على مستويات دخول ومعيشة أبناء المحافظة. وتعتبر المدينة نقطة إنقاء شواطئ ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور إنتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة إتصالها بالعالم الخارجى، وترتبط إرتباط وثيق بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها. كما تعتبر بورسعيد هي بوابة مصر الشرقية لحركة السياحة العالمية خاصة سياحة السفن واليخوت، وهي المحافظة الوحيدة التي تمتلك ميناءين على قارتين مختلفين الميناء القديم وميناء شرق بورسعيد. وظلت محافظة بورسعيد الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة التي تم تحليلها من ١٩٩٦-٢٠٠٦. كما تتميز المدينة بوجود مقر لفرع جامعة قناة السويس بكلياتها العملية ومراكزها البحثية وكوادرها العلمية. وبالتالي تمثل المدينة حالة خاصة لكونها في مرحلة التحول من إقتصاد تجارى وخدمى وإمكانية تأهيلها للإقتصاد المعرفى.

٣ التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد فى ظل التحول نحو الإقتصاد المعرفى

بعد صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، مع تقليص النشاط الإستيرادى للمدينة تدريجياً، وكان لقرار إلغاء المدينة الحرة (تمديد المهلة حتى عام ٢٠١٢) أثر كبير فى تناقص حاد فى الطلب السوقي وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما ينعكس بدوره على حجم الإستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخل ويظهر العديد من التساؤلات حول مستقبل المدينة التي ظلت لفترة طويلة (على مدى ٣٢ عام) تعتمد على التجارة كششاط رئيسي لها يمكن بلورتها - بإيجاز - فى التساؤلات التالية:

- كيف يمكن إعادة صياغة منظومة الإقتصاد البورسعيدى بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو والتحول نحو الإقتصاد المعرفى؟

- كيف يمكن الاستفادة من الموقع الإستراتيجي للمحافظة علي مدخل قناة السويس؟ وما هي الفرص المتاحة من مشروعات إقتصادية؟ وكيف يمكن تأهيل مختلف الأنشطة بالمدينة لتتكيف مع هذا التحول؟
- كيف يمكن تأهيل المجتمع بورسعيدى لقبول التحولات الجذرية فى بنية إقتصاد المدينة وبما يتوافق والنظام الإقتصادى "الجديد"؟
- ماهى الرؤية وإستراتيجية التنمية المستدامة الأكثر فعالية فى إحداث التحول نحو الإقتصاد المعرفى؟

ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية إعداد رؤية مستقبلية للمحافظة تأخذ بعين الإعتبار مقومات التنمية ومحدداتها وما تحظى به بورسعيد من مزايا نسبية وتنافسية فى شتى مجالات الحياة الإقتصادية، وفى إطار تكاملى يتوافق والاستراتيجية المكانية القومية والمشروع القومى طويل المدى لتنمية محافظات القناة وسيناء. ونظرا لحدائة فكرة تحول بعض المدن المصرية نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى، والحالة الخاصة لمدينة بورسعيد من مرحلة التحول من الإقتصاد الخدمى والتجارى فإن هناك ثمة إجراءات يمكن أن تتخذها المدينة للإعداد لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة للمدينة والتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى تتمثل فى ست خطوات أساسية:

- تحريك الأطراف المعنية Stakeholders
- تحليل وتقييم الوضع الراهن للمدينة باستخدام الإسلوب التحليلى SWOT
- وضع الرؤية المستقبلية للمدينة للتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى
- وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة وتحديد المشروعات والإجراءات ذات الأولوية
- التنفيذ المرحلي وتحديد مؤشرات التنفيذ
- المتابعة والتقييم

١/٣ الرؤية المستقبلية لمدينة بورسعيد

بدراسة مقومات مدينة بورسعيد السكانية والإقتصادية والعمرانية، وبإسترجاع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر بالتركيز على تنمية القدرة التنافسية للمدينة لتصبح (مدينة إقتصادها مبنى على المعرفة) من خلال إنشاء مدينة علمية متكاملة (منطقة تكنولوجية) تكون بمثابة تجمع عمرانى واسع يشمل جميع الأنشطة كى تتفاعل فيما بينها، تكون الجامعة ومقرها ببورفؤاد بمرآكزها البحثية وكوادرها العلمية نواة للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، لتخصصات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية وزراعة الأراضى القاحلة والمواد المتقدمة وتطبيقات الليزر والمواد الطبيعية والبيئية، كذلك الطاقات الجديدة والمتجددة والكيمائيات الدقيقة، وكلها مجالات بحثية تطبقها مجتمعات البلدان المتقدمة. بالإضافة للصناعات التكنولوجية والشركات ورجال الأعمال والشباب والمهتمين بالأنشطة التكنولوجية ومنطقة أعمال وأبحاث بها معامل وحضانات تكنولوجية، لإعداد الشباب للدخول فى عالم التكنولوجيا، كذلك المناطق السكنية للعاملين فى الأنشطة التكنولوجية، ومراكز مالية ومركز لوجستى ومؤسسة صحية علاجية ومركز علوم الفضاء .

وتسعى المدينة لإيجاد الآليات التى تربط بينها وبين مراكز ومعاهد البحوث بصفة عامة، ومساعدة جهات الإنتاج على تطبيق وإستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتطوير الوسائل الحديثة فى الصناعة، بما يحقق التميز للمنتج المصرى وجعله قادرًا على المنافسة.

وقد تمثلت الرؤية المستقبلية للمدينة الى تحويل مدينة بورسعيد إلى مركز ثقل إقتصادي إقليمى وعالمى يعتمد على الأنشطة الخدمية والصناعية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال مع تعظيم الأنشطة الاقتصادية الموجودة بالمدينة من خلال توجيه الرؤية نحو المشروعات والأولويات التى يمكن تنفيذها ليصبح شعار مدينة بورسعيد فى المستقبل: **بورسعيد : مدينة إقتصادية معرفية.**

ومن هنا فإن هناك العديد من الأهداف التى يجب الوصول إلى تحقيق هذه الرؤية يمكن تلخيصها فى:

- **مدينة حضرية** جميلة ذات طابع عمرانى مميز يحاكي الحدائة العمرانية والتاريخ الطويل للمدينة. يسود فيها ملامح المدنية والتقدم والرقى الحضارى، مخططة غير عشوائية، ذات تركيب وظيفي واضح، وقطاعات متجانسة بحجم عمرانى مناسب، ونمو مستقبلي محدد.
- **مدينة إقتصادية:** توفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين تهتم بقضايا الفقر والمهمشين والمرأة والأقليات ذات قاعدة إقتصادية تنموية توفر فرص عمل متعددة فى كافة المجالات الإقتصادية بمختلف

قطاعاتها. وتوظيف مصادر الدخل فى أفضل صورة، والتكامل فى أداء الدور الوظيفي القومي والإقليمي لها. وإستغلال موقعها المتميز فى تفعيل دورها العالمى كمنفذ للجمهورية إلى الشرق الأوسط وأوربا، تتوافر بها كافة المقومات التى تجعلها مدينة إقليمية عالمية قادرة على التواصل ومواكبة المتغيرات العالمية.

- **مدينة معرفية:** يعتمد إقتصادها ونمط حياتها اعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة.

٢/٣ إستراتيجية التنمية المستدامة للمدينة (City Development Strategy- CDS)

تعتمد إستراتيجية تنمية المدينة للتحوّل نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى وتحقيق إستدامة التنمية على الإستفادة من الموارد المتاحة بالمدينة وتوجيهها لتنمية الإقتصاد المحلى وتعزيز القدرات التنافسية الإقتصادية، فضلا عن تغطية القضايا الخاصة بخص وطأة الفقر والأوجه البيئية والحضرية والبنية الأساسية والمالية والارتقاء بجودة الحياة لكل مواطنيها من خلال الأتى:

- التحوّل إلى الإقتصاد الصناعي المكثف بروؤس أموال ضخمة من خلال التسويق لجذب إستثمارات خارجية أكثر للمدينة والجذب الفعال للإستثمارات وتعظيم الإستفادة من الأنشطة الصناعية الموجودة بالمدينة والتي تمثلت فى الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية، صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، الصناعات الكيماوية والدوائية، والصناعات المعدنية والآلات والنقل، الصناعات الإلكترونية.
- إختيار عدد محدود من القطاعات الواعدة (الصناعة – التجارة) لتنميتها بها وتنافس على المستوى العالمى، مثل إنشاء مركز تجارة عالمى، إنشاء مركز عالمى لسوق المال والبورصة، إنشاء مركز عالمى لصناعة وتسويق الأزياء والموضة، إنشاء مجمع فنادق على أعلى مستوى.
- تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الخدمية المرتبطة بها، مثل التكنولوجيا البيولوجية، الصناعات المتعلقة بالأقمار الصناعية وعلوم الفضاء، Multimedia، صناعة الاتصالات وتقنيات الكمبيوتر والبرمجيات.
- تطوير مجموعة من الدراسات المتخصصة للتسويق تعتمد على الواقع الإقتصادي والمقومات المتاحة بالمدينة فى المجالات التقنية التالية: تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة.
- الإستثمار الفعال فى مجال التعليم ونشر المعرفة والابتكار مع الإهتمام بالثقافة والتراث المحلى.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى قطاعات إقتصادية إستراتيجية (مركز مالى ومركز لوجستي ومركز جامعي ومؤسسة صحية علاجية ومركز علوم الفضاء ومؤسسات البرمجيات الرقمية) ولتفعيل عملية تنفيذ تلك المشروعات الحيوية الهامة يمكن تخصيص قطعة أرض بمنطقة بوفواد لإقامة هذه المشروعات مع إنشاء إدارة متخصصة بمجلس المدينة للتسويق والشراكة مع القطاع الخاص .
- تسهيل إجراءات إعتداع المشروعات وخلق آلية لمتابعة تنفيذ المشروعات وتذليل أى صعوبات تواجه التنفيذ.

٣/٣ محاور إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد

تعتمد إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد للتحوّل نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى على أربعة محاور أركان رئيسية وهى التى يتبناها البنك الدولى فى قياس إقتصاد المعرفة للدول، وأهم التوجهات المستقبلية للأنشطة والمشروعات المحققة لنجاح إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد والمبينة فى جدول (٤).

٤/٣ خطة العمل المؤسسي

تتمثل أهم العوائق أمام تنفيذ هذا الفكر الجديد لمدينة بورسعيد للتحوّل نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى فى الأطر المؤسسية الصارمة والإعتماد على أساليب التخطيط التقليدية والخطط الخمسية، كما أن الإفتقار إلى التنسيق الأفقى بين الإدارات المحلية بالمدينة والتردد العام فى تبادل المعلومات يجعل المبادرات المتعددة-القطاع صعبة التنفيذ. وترتكز خطة العمل المؤسسي فى عملية التحوّل إلى الإقتصاد المبني على المعرفة لمدينة بورسعيد فى خطة عمل مجتمعية يشارك فيها الحكومة (ممثلة فى الإدارة المحلية والجامعات والمراكز البحثية) والقطاع الخاص والأهالى ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية وهى جزء رئيسى من إستراتيجية عملية التحوّل إلى الإقتصاد المبني على المعرفة للمدينة حيث تركز خطة العمل المجتمعية على الأتى:

جدول (٤) محاور إستراتيجية التنمية والأنشطة والمشروعات المقترحة لمدينة بورسعيد

المحاور	الإستراتيجية	الأنشطة / المشروعات
كفاءة أداء النظام المؤسسى والإقتصادى	- تطوير منظومة العمل المؤسسى لإدارة التنمية العمرانية. - الدعم المؤسسى وبناء القدرات والتدريب للإدارة المحلية. - التوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة لتنمية مصادر الدخل المحلى. - تعزيز بناء القدرات المعرفية وتطوير الفكر القيادي والمشاركة المجتمعية. - العمل على حرية تداول البيانات والمعلومات وديموقراطية المعرفة والشراكة المعرفية.	- إنشاء مراكز المعلومات، وإعداد قاعدة بيانات جغرافية حديثة. - إنشاء إدارة للتعاون والتنسيق مع الجهات المانحة. - دورات تدريبية للعاملين بالإدارات المحلية في مجالات التقنيات الحديثة. - إنشاء مكتب فنى دائم لتفعيل التطوير المؤسسى. - وضع مخطط إستراتيجى للمدينة مبنى على الإقتصاد المعرفى.
	- تعظيم الميزة النسبية لموقع المدينة. - تنويع القاعدة الإقتصادية للمدينة وتعظيم العائد من إستغلال الموارد والأمكانات. - التركيز على القطاعات الواعده وخاصة الصناعة والتجارة. - دعم القطاع الخاص لزيادة فرص العمل ولحل قضية البطالة. - تعبئة الإستثمارات ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية لتنفيذ مشروعات التنمية.	- إنشاء مركز تجارة عالمى. - إنشاء مركز عالمى لسوق المال والبورصة. - إنشاء مركز عالمى لصناعة وتسويق الملابس والموضة. - إقامة مرسى لليخوت. - إقامة مشروعات سياحية متنوعة وخاصة الفئات العليا (٥&٤ نجوم)، وتنشيط سياحة المؤتمرات بالمنطقة.
التعليم	- تنشيط وتحفيز الموارد البشرية كمورد أساسى من موارد التنمية. - تطوير التعليم بما يتوافق مع طبيعة بورسعيد كبلد يتعامل مع البواخر وحركة الإستثمار المتوقعة فى مشروعات الغاز والبترول وصناعة البتروكيماويات وتأهيل شباب الخريجين لهذه الأنشطة. - تحقيق مستوى تعليمى وتربىي متميز للمواطنين مما يجذب الإستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية.	- رفع كفاءة ومهارات الموارد البشرية بمايتفق مع متطلبات سوق العمل. - إنشاء المدارس والأقسام المتخصصة بالكليات فى مجالات تقنية المعلومات والإتصالات.
	- الإستثمار الفعال فى مجال التعليم ونشر المعرفة والإبتكار مع الإهتمام بالثقافة والتراث المحلى. - جذب الإستثمارات الأجنبية المالية والمعرفية فى التجارة العالمية وحركة التجارة لدول جنوب شرق آسيا.	- إنشاء وحدات للتطوير التقني فى المجالات التقنية التالية: تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة. - التعاون مع المؤسسات والمنظمات القومية والدولية فى مجال نقل التقنية.
البنية المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات)	- زيادة الإستثمارات الموجهة لقطاع البنية المعلوماتية من الناتج القومى. - تعبئة الموارد للإمداد بالمرافق والبنية المعلوماتية. - تضمين عمليات المشاركة المجتمعية فى توفير الموارد المالية فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. - الربط والتنسيق مع مشروع وادى التكنولوجيا والتكامل بين المشروعات المقترحة بإقليم قناة السويس. - توفير وسائل النقل وخدماتها اللازمة لزيادة علاقتها الإرتباطية الوظيفية على كافة المستويات الإقليمية والمحلية.	- إقامة شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة بواسطة القطاع الخاص التي يمكن أن يعتمد عليها المواطنون فى أداء مختلف الأنشطة المطلوبة. - جذب ميناء شرق بورسعيد للتجارة العالمية وحركة التجارة لدول جنوب شرق آسيا. - الربط المباشر لضفتى القناة (نفق / كوبرى / فرى بوت / تلفريك....). - توسيع وتطوير طريق القاهرة / بورسعيد الدولى الحر المزعم إنشاؤه ليتناسب مع كوبرى مبارك السلام العلوى. - تطوير مطار بورسعيد ليكون مطارا دوليا يسهم فى تنشيط الحركة السياحية والتجارية.

- مدى المشاركة في إتخاذ القرار.
- تحديد أدوار ومسئوليات المؤسسات المدنية في تنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات مع الأطراف الأخرى.
- بناء القدرات لمؤسسات وأفراد المجتمع المدني من خلال:
 - إقتراح تعديل وتقوية الهياكل المؤسسية الحالية لتضمين مسؤوليات تنفيذ خطط العمل.
 - تطوير المهارات اللازمة وبناء القدرات لتنفيذ خطط العمل.
 - إقتراح تعديل الأطر الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ عملية التحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة.
 - آليات تخصيص التمويل والدعم المادي لتنفيذ خطط العمل للمشروعات المتفق عليها.
- تنمية الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية الإلتزام بمتطلبات عملية التحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة للمدينة وتحقيق أهدافه العاجلة والأجلة.
- تغيير مستوى مهارات سكان المدينة حيث ستكون أنماط المهارات والحرف الموجودة حالياً على درجة عالية من الأهمية في المستقبل لكن سيتطلب الأمر مهارات إضافية في تكنولوجيا المعلومات، الهندسة الكهربائية والميكانيكية، تكنولوجيا عملية التصنيع وغيرها.
- تنمية الموارد البشرية والتدريب لتحقيق تحسن إنتاجية الفرد في العمل، وقدرته على كسب الدخل ورفع مستوى معيشتة وكذلك تتسع فرصته في مستقبله العملي.
- تنمية قدرات العاملين لتحقيق إهتماماتهم الفردية والجماعية .
- مواكبة تعليم وتدريب الأفراد لعصر مجتمع المعرفة، والاتصالات والتقنيات الحديثة.
- تنمية القدرة على الفهم والتواصل مع الشعوب من الثقافات المختلفة ليتواكب مع عصر مجتمع المعرفة.
- تمكين القطاع الخاص من تحسين جودة منتجاته وخدماته وكسب موقع تنافسي في الأسواق العالمية.

٤ نتائج البحث

يعتمد مفهوم الإقتصاد المعرفي بصورة جوهرية على تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) التي أصبحت بصورة متزايدة محركاً قوياً للتحويلات الإقتصادية والإجتماعية . وهناك صلة قوية بين إكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع . وتوضح هذه الصلة بأوضح صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي.

وترتكز منظومة عملية التحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة، على أربعة محاور رئيسية تتمثل في كفاءة أداء النظام المؤسسي والإقتصادي، التعليم، الإبتكار، البنية المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعمل في إطار منظومة متكاملة من المؤشرات وتقويمها بصورة مستمرة. وقد بدأت العديد من الدول في تشجيع تنمية بعض مدنها والتي تتميز بتوافر المقومات الإقتصادية والبشرية والبنية الأساسية على فكر الإقتصاد المبني على المعرفة لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للمدن بحيث تصبح تلك المدن بمثابة قاطرات للنمو تسهم في تنمية الإقتصاد المحلي والقومي على السواء. وتلعب المدن والأقاليم في ظل الإقتصاد المعرفي دوراً حيوياً من أجل تحقيق المشروعات التنموية المستهدفة بها من خلال جذب المؤسسات متعددة الجنسيات ودفع نمو المؤسسات المحلية وخلق ظروف جاذبة لموارد جديدة.

ويمثل موقع مدينة بورسعيد نقطة إنقاء ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور إنتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة إتصالها بالعالم الخارجي، وترتبط المدينة إرتباط وثيق بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها. وهي المحافظة الوحيدة التي تمتلك ميناءين على قارتين مختلفين الميناء القديم وميناء شرق بورسعيد. وتكمن الأهمية الإقتصادية لمدينة بورسعيد من حيث كونها ميناء هام على المدخل الشمالي لقناة السويس، وأثر ذلك على طابع المدينة ونوعية نشاط أهلها سواء بالتجارة أو الصيد أو الأنشطة السياحية، والمقومات الإقتصادية بالمدينة تركز على (التجارة الداخلية والخارجية - السياحة).

ويجب إعادة صياغة منظومة إقتصاديات مدينة بورسعيد بما يسمح بتعدد وتنوع النشاطات الإقتصادية الدافعة للنمو وبما يتوافق والنظام الإقتصادي الجديد "الإقتصاد المعرفي" في ضوء صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، وقرار إلغاء المدينة الحرة، حيث ظلت المدينة لفترة طويلة (على مدى ٣٢ عام) تعتمد على التجارة كنشاط رئيسي لها، وذلك في ضوء إمكانية تأهيل المجتمع البورسعيدى لقبول التحويلات الجذرية في بنية إقتصاد المدينة وبما يتوافق والنظام الإقتصادي الجديد "التحول نحو الإقتصاد

المعرفي" حيث ظلت محافظة بورسعيد الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة التي تم تحليلها من ١٩٩٦-٢٠٠٦.

ويمكن تأهيل مدينة بورسعيد لتصبح قاطرة للنمو المبني على الإقتصاد المعرفي ولتسهم في تنمية الإقتصاد المحلي والقومي على السواء نظراً لما تتمتع به محافظة بورسعيد من موقع إستراتيجي هام وإمكانات تنموية هائلة تؤهلها للتحوّل نحو مجتمع يشكل الإقتصاد المعرفي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية والإرتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.

٥ توصيات البحث

- أهمية وجود الرؤية الإستراتيجية لتفعيل دور الإقتصاد المعرفي على مستوى صنع القرار السياسي والتوزيع المتوازن للمدن والمجتمعات المعرفية التنموية وتكاملها في المخططات القومية والإقليمية والمحلية.
- أهمية المشاركة المجتمعية للحكومة والقطاع الخاص والأهالي ومنظمات المجتمع المدني في إدراك الحاجة الملحة للتغيير، وخاصة للأجيال الجديدة المتطلعة للمعرفة بعد تهيئتها في التجمعات المعرفية المختارة بصفتهم هدف التنمية.
- صياغة المخططات الإستراتيجية للمدن التي تطمح أن تكون مدناً معرفية من خلال تبنيها لمخططات إستراتيجية معرفية. يشكل الإقتصاد المعرفي الركيزة الأساسية في وضع هذه المخططات حيث يتم التركيز فيها على إنتاج وتوزيع المعرفة وتطبيقها في إطار التنمية المستدامة لهذه المدن.
- مراعاة الأسس التخطيطية للمدن المعرفية كتجارة المعرفة knowledge commerce والحكومة المعرفية knowledge governance ومخططات المناطق المعرفية knowledge zones ومنظومة الشبكات networks والإتصالات (ict) information and telecommunication technologies لتسهيل عمليات تبادل المعرفة والمعلومات وإستخداماتها.
- لا بد أن تكون تنمية الموارد البشرية " مناسبة " للإقتصاديات المعرفية الناشئة في المدن لكي تصبح الموارد البشرية أصلاً من أصول التنافسية.
- إسهام القطاع الخاص المحلي والمنظمات الدولية والمحلية في الأفكار والتنفيذ وتسويق فرص التنمية لدى المستثمرين مما يسرع عملية الإستثمار على أسس سليمة.
- وضع إستراتيجية متطورة لنظم التعليم في جميع مراحلها والتأهيل والتدريب والإبداع بحيث تسمح بالتنافس في مجال تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات وتتوافق مع عصر المعرفة.
- لا بد من توفير بيئة مواتية تتسم بالشفافية والأسلوب العلمي في إتخاذ القرارات ودعم المؤسسات الإقتصادية التي تتبنى فكر التطوير والتغيير لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم المبني على الإقتصاد المعرفي.
- أهمية تشجيع الدولة على تنمية قطاعات البحث والتطوير والإبتكار وبناء القدرات في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات المرتكز على الإقتصاد المعرفي مع ضمان مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلي والدولي.
- خلق طلب على مشروعات الإقتصاد المعرفي المقترحة - والترويج لها على المستوى المحلي والعربي والأجنبي ولدى الهيئات والجهات المانحة عن طريق تهيئة بيئة الأعمال ووضع السياسات والقواعد العامة وتحديد الحوافز والمزايا الجاذبة للإستثمار.

المصادر

- [1] Utz,A., (2006) "Fostering Innovation, Productivity, And Technological Change: Tanzania In The Knowledge Economy", TInternational Bank for Reconstruction and Development-The World Bank, Washington, (2006.64pages. Stock No.37258), p.(7). Available on "www.worldbank.org".
- [2] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D., (2004) "Discussion Paper,Cities In The Knowledge Economy: New Governance Challenges",European Institute for Comparative Urban Research, The Netherlands, p(8).
- [3] Brinkley, I., (2006)"Defining the knowledge economy", Knowledge economy programme report, The Work Foundation, London,(Registered as a charity no:290003), pp. (3-4). Available on "www.theworkfoundation.com".

- [٤] أمانى الرئيس، (٢٠٠٧)، - حول مفاهيم ومؤشرات إقتصاد المعرفة (عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة مصر)، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٣٤) .
- [5] Ian Brinkley, Neil Lee, (2007)" The knowledge economy in Europe 2007",A report prepared for the 2007 EU Spring Council,October 2006, Available on "[www.theworkfoundation.com/ Assets/ pdfs/KE_Europe.pdf](http://www.theworkfoundation.com/Assets/pdfs/KE_Europe.pdf)".
- [6] Utz, A., Ibid, p.(8).
- [7] Winden, W.V. and Berg, L.V.D., Ibid, p.(3).
- [8] Brinkley, L., Ibid, p.(4).
- [9] Routti,J.," Finland: A Global Pace-Setter in High-Tech Growth, Industry and Technology Spring/Summer 2006 - Volume 7 - Numbers 1&2.p.2 Available on: http://www.europeanaffairs.org/current_issue/2006_spring_summer/2006_spring_summer.php4#9
- [10] The World Bank Institute, (2008), knowledge for development (K4D) program," Measuring knowledge in the world's economies: knowledge assessment methodology and knowledge economy index" Washington, p.(1). Available on"www.worldbank.org".
- [11] The World Bank Institute, (2008), (K4D) program, Ibid, p.(2-7).
- [12] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D.,Ibid, p.(3-4).
- [13] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D., Ibid.
- [14] Dahlman,C.J.,Routti,J.and Ylä-Anttila,P., (2005) "Finland as a Knowledge Economy,Elements of Success and Lessons Learned",Overview, Overview,The International Bank for Reconstruction and Development- The World Bank, p.(1-6). Available on"www.worldbank.org"
- [15] Routti, J., Ibid.
- [16] Dahlman, C.J., Routti, J.and Ylä-Anttila, P., Ibid. pp (16-18).
- [١٧] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني،(٢٠٠٨)، إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية – إقليم قناة السويس-محافظة بورسعيد/محافظة الإسماعيلية/ محافظة السويس، محافظة شمال سيناء، محافظة جنوب سيناء، محافظة الشرقية.
- [١٨] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، (مرجع سابق).
- [١٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت، النتائج التفصيلية، تعداد عام ٢٠٠٦.
- [٢٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مرجع سابق).
- [٢١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مرجع سابق).
- [٢٢] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومي – مصر (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨- العقد الإجتماعى فى مصر – دور المجتمع المدنى ، ص ٣٢-٣٥.
- [٢٣] هيئة قناة السويس (٢٠٠٥)، (قناة السويس ٥٠ عاماً على التأميم)، تقرير بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على التأميم، مكتبة هيئة قناة السويس،ص٥٤،
- [٢٤] قناة السويس ٥٠ عاماً على التأميم، مرجع سابق.
- [٢٥] د.محمد صفي الدين (وآخرون)، (١٩٥٧)، دراسات في جغرافية مصر،مكتبة مصر،ص٣٨٠.
- [٢٦] بورسعيد ٢٠٠٥،كتاب صادر عن ديوان عام محافظة بورسعيد،ص٨-٩.
- [٢٧] بورسعيد جوهرة مصر، (٢٠٠٣) ، كتاب صادر عن إدارة العلاقات العامة ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة بورسعيد بمناسبة العيد القومي للمحافظة ، ص٧
- [٢٨] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، (مرجع سابق).
- [٢٩] www.idsc.gov.eg - بوابة معلومات مصر – وصف المحافظة بالمعلومات- ٢٠٠٧ – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- رئاسة مجلس الوزراء.